لاتباع العين والاوجه الثلاثة متساوية ليس احدها باولى من الاخر
لان لكل منها مقتضيا واحدا فقط تنبيه حاصل ما حكاه سيبويه
في هذا المقام اربع لغات الكسر والفتح مطلقا من غير استثناء
شيء والاولى لغة كعب والثانية لغة اهل نجد والفتح الا اذا لقيه
ساكن بعده فالكسر وهي لغة بني اسد والاتباع الا عند لقي الساكن
فالكسر الا عند لحوق ضميري المذكر والمؤنث الغائبين فالحركة
المناسبة لذا الذي اللاحق فالفتح في بعر وبعض وبمد على الثانية والثالثة
والكسر في الاخير على الاولى والضم في بمد على الرابعة والكسر في بعر والفتح
في بعض مشترك وحكى ابو علي في الايضاح ثلاث لغات فقط وقال منهم
من يتبع ومنهم من يفتح ومنهم من يكسر ولا مناجاة بين النقلين فتامل
وان فككت المدغم على لغة الحجاز بين رد بصيغة الماضي المبني للمفعول
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه عائد الى السكون وسكنت الدال للقافية
ويجوز ان يكون امرا فالسكون اصلي وهو جواب الشرط على الوجهين
اي اردد السكون الاصلي لعدم ما يمنعه تقول لم يمدد فعليك الادغام
لما تقدم وحكم فعل الامر من المضارع في جميع ما مر من الفك والادغام
بكيفيته السابقة واحكامه المتقدمة من وجوبه وامتناعه وجوازه
كحكم ذا المذكور وهو المضارع المجزوم فيجب اذا اتصل به الف
الضمير او واو او ياء لما تقدم ويمتنع اذا اتصل به نون جماعة النساء
ويجوز فيما عدا ذا الذي لانتفاء علة الامتناع وعدم ما يعين الوجوب
والمراد هنا امر المخاطب وامر الغائب قد دخل تحت المجزوم فادغم
ذا الذي فان كان الامر من المفتوح العين كعض جاز في لامه الوجهان
السابقان الفتح للتخفيف او الاتباع والكسر لانه الاصل في تحريك الساكن
او من مكسورها نحو فر جاز فيه هذان الوجهان ايضا واصلهما اعضض وافرر
فنقلت حركة العين الى الفاء فالتقى ساكنان فحركت اللام دفعا
لالتقاء الساكنين اما بالكسر او الفتح كما علمت ثم ادغمت العين

في اللام

في اللام فاستغني عن همزة الوصل فحذفت فصار عض وفر وهو
المشهور المعروف عند البصريين والعلة ما ذكرنا من الاستغناء
بناء على الاعتداد بالعارض لكثرة الاستعمال ولان الحركة مع موجبها
في كلمة واحدة فصارت في حكم الاصلي ومن ثم وجب ايضا حذف همزة
اقول امر من قال وكذا همزة اسئل على الافصح ولم تحذف في الامر من
جاء وقرب وفي لام التعريف عند النقل هذا وقد حكى الكسائي
اثبات همزة المضارع المدغم سماعا من عبد القيس شبهوها في
مثل هذا المدغم فيما اذا ال التعريف في مثل الاحمر عند النقل الى
السلام على مذهب الاكثر والفرق من وجهين الاول ان لام التعريف
نقل اليها حركة من كلمة اخرى هي المعرفة بها فليست الحركة
اصلية ولا في حكمها لاختلافهما فيما نحن فيه فانها كالاصلية لاتحادها مع
موجبها في كلمة واحدة والثاني ان همزة ال شبهت بهمزة القطع
لانفتاحها وثبوتها في مواضع لا تثبت فيها غيرها من همزات
الوصل وذلك مع الاستفهام وفي باب النداء نحو يا الله وفي القسم
نحو افالله لتفعلن انتهى ويجوز ابقاؤهما على اصلهما فتقول في عض
اعضض اعني فكا و تقول في فر افرر بفك الادغام ايضا وان كان
مضموما نحو مد ففيه ذلك مع الادغام بالتثليث للدال المهملة فري
بصيغة المبني للمجهول اما الكسر فلانه الاصل في تحريك الساكن واما
الفتح فللخفة فتشبيها باين وكيف واما الضم فللاتباع واصله امدد
ففعل به ما مر وقد روي بالحركات الثلاث قول جرير "ذم المنازل بعد
منزلة اللوى" "والعيش بعد اولئك الايام" والافصح الكسر
في مثل هذه الصورة اعني عند التقاء الساكنين وذلك لاجتماع
الاولى والاخيرتين من اللغات الاربع المتقدم بيانها فيه
دون الفتح لاختصاص الثانية به ودون الضم لشذوذه عن جميعها
ومحل ما ذكرنا من جواز الحركتين او الثلاث في المضارع المدغم اذا

من جاء ورد